الأنباء
الأحد 23 يوليو 2023
اقتصاد
لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business
alanba.com.kw

متوسط الراتب التقاعدي بالكويت ارتفع 474 ديناراً ليبلغ 1298 ديناراً في 2022 مقارنة بـ 824 نهاية 2007

بالأرقام.. هكذا تغيّرت معاشات وأعداد المتقاعدين في 15 عاماً

- متقاعدو النفط سجلوا أعلى متوسط زيادة بـ 640 ديناراً.. يليهم «العسكريون» بـ 598
- «الحكوميون» زادوا 426 ديناراً إلى 1186.. والقطاع الأهلي ارتفع 385 إلى 1370 ديناراً
- 120٪ زيادة أعداد المتقاعدين.. بلغوا 163,45 ألفاً في 2022 مقابل 74,4 ألفاً في 2007
- 38 إلى 440 ديناراً متوسط الزيادات في شرائح رواتب المؤمن عليهم من 2007 إلى 2022

علي إبراهيم

كشفت بيانات رسمية، اطلعت عليها «الأنباء»، عن أن متوسط المعاش التقاعدي في الكويت شهد زيادة نسبتها نحو 58٪ بما قيمته 474 دينارا خلال الـ15عاما الماضية، إذ ارتفع من 824 دينارا بنهاية ديسمبر 2007 ليصل إلى 1298 دينارا بنهاية 2022.

ووفقا للبيانات فإن متوسط المعاش التقاعدي للمواطنين المتقاعدين من القطاع النفطي شهد أعلى قيمة زيادة بواقع 640 دينارا بنسبة ارتفاع بلغت 54٪ ليصل إلى 1817 دينارا بنهاية 2022 مقارنة بـ 1177 دينارا بنهاية 2007.

وحل المتقاعدون من العسكريين في المرتبة الثانية لجهة مقدار الزيادة بمتوسط ارتفاع في المعاش التقاعدي بلغت قيمته 598 دينارا خلال الفترة ذاتها بزيادة نسبتها 59٪ إذ بلغ متوسط معاشهم بنهاية 2022 نحو 1607 دنانير مقارنة بـ 1009 دنانير بنهاية 2007.

وحل المتقاعدون من القطاع الحكومي في المرتبة الثالثة لجهة أكبر قيمة زيادات إذ ارتفع متوسط معاشهم التقاعدي بقيمة 426 دينارا منذ 2007 إذ بلغ حينها 760 دينارا، ليزداد بنسبة 56٪ إلى 1186 دينارا في 2022، وحل رابعا المتقاعدون من العمل بالقطاع الأهلي إذ ارتفع معاشهم التقاعدي بقيمة 385 دينارا بما نسبته 39٪ ليبلغ نحو 1370 دينارا بنهاية 2022 مقارنة بـ 985 دينارا في 2007.

وجاء في المرتبة الخامسة المدنيون العاملون لحسابهم الخاص إذ ارتفع متوسط معاشهم التقاعدي بأعلى نسبة ارتفاع في جميع الشرائح بلغت 89٪ بما قيمته 343 دينارا شهريا ليبلغ متوسط معاشهم التقاعدي 728 دينارا شهريا بنهاية 2022 مقارنة بـ 385 دينارا في 2007.

زيادة أعداد المتقاعدين

وفي السياق ذاته، أظهرت البيانات أن أعداد أصحاب المعاشات على قيد الحياة، ارتفعت بنحو 120٪ خلال الفترة من 2007 حتى 2022 إذ زادوا بما عدده نحو 89,01 ألف متقاعد ومتقاعدة جدد ليبلغ عددهم الإجمالي بنهاية 2022 نحو 163,456 ألف متقاعد ومتقاعدة مقارنة بـ74,445 ألف متقاعد ومتقاعدة في 2007.

وجاءت أكبر زيادة في أعداد المتقاعدين من القطاع الحكومي إذ تقاعد خلال فترة المقارنة نحو 54,299 ألف مواطن ومواطنة بزيادة بلغت نحو 103٪ قياسا إلى عددهم في 2007 والذي بلغ نحو 52,819 ألف مواطن ومواطنة ليبلغ عددهم بنهاية 2022 نحو 107,118 آلاف مواطن ومواطنة متقاعدين من الحكومة.

وجاء ثاني أعلى معدل تقاعد للعسكريين بواقع 22,606 ألفا بزيادة نسبتها نحو 214٪ ليبلغ عددهم الإجمالي بنهاية 2022 نحو 33,176 ألف متقاعد، مقارنة بـ10,570 آلاف في نهاية 2007، فيما جاء ثالث أعلى عدد زيادة لدى عدد المتقاعدين من القطاع الأهلي إذ ارتفعوا بنحو 4426 متقاعدا ومتقاعدة بما نسبته 79٪ ليبلغ عددهم بنهاية 2022 نحو 10,04 آلاف متقاعد ومتقاعدة مقارنة بـ 5614 متقاعدا ومتقاعدة بنهاية 2007.

وسجل المتقاعدون من القطاع النفطي رابع أعلى زيادة في التقاعد بواقع 4139 متقاعدا ومتقاعدة خلال تلك الفترة بزيادة نسبتها 113٪ ليبلغ عددهم في نهاية 2022 نحو 7802 متقاعد مقارنة بـ 3663 في نهاية 2007، بينما جاء خامسا المتقاعدون من المدنيين العاملين لحسابهم الخاص والذين ارتفع عددهم بواقع 3541 متقاعدا بما نسبته 199٪ ليبلغ 5320 متقاعدا ومتقاعدة بنهاية 2022 مقارنة بـ 1779 متقاعدا في 2007.

المؤمن عليهم.. ورواتبهم

وكشفت الأرقام عن أن أعداد المؤمن عليهم لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ارتفعت بنحو 64,12٪ بما عدده 163,223 ألف مؤمن عليه خلال الـ15 عاما الماضية، إذ بلغت أعداد المؤمن عليهم بنهاية 2022 نحو 417,758 ألف شخص، مقارنة بـ 254,535 ألف شخص في 2007.

وجاءت الزيادة الكبيرة في أعداد المؤمن عليهم لدى القطاع الحكومي إذ زادوا بنسبة 74,58٪ بما عددهم 139,872 ألف شخص ليبلغ عددهم بنهاية 2022 نحو 327,410 ألف شخص مقارنة بـ 187,538 ألف شخص في نهاية 2007، يليه الزيادة في أعداد المؤمن عليهم بالقطاع الأهلي إذ زادوا بواقع 11,511 ألف شخص وبارتفاع نسبته 28,6٪ ليبلغ عددهم بنهاية 2022 نحو 51,733 ألف شخص مقارنة بـ 40,222 ألفا في 2007.

وزاد المؤمن عليهم بالقطاع النفطي بنسبة 68,27٪ بما عدده 8836 شخصا ليبلغ عددهم 21,778 ألف شخص بنهاية 2022 مقارنة بـ 12,942 ألف شخص بنهاية 2007، بينما زاد المؤمن عليهم من العاملين لحسابهم الخاص بواقع 3004 أشخاص ليبلغ عددهم بنهاية 2022 نحو 16,837 ألف شخص مقارنة بـ 13,833 ألفا في 2007.

يأتي ذلك، فيما ارتفع متوسط شرائح رواتب المؤمن عليهم لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال الـ15 سنة الماضية بواقع 440 دينارا وبنسبة 43٪ للعاملين في القطاع النفطي ليبلغ بنهاية 2022 نحو 1460 دينارا مقارنة بـ 1020 دينارا بنهاية 2007، كما ارتفع للعاملين في القطاع الأهلي بواقع 380 دينارا بما نسبته 66٪ ليبلغ 954 دينارا مقارنة بـ 574 دينارا في 2007.

بينما ارتفع لدى العاملين لحسابهم الخاص بنحو 314 دينارا بزيادة نسبتها 108,6٪ ليبلغ في نهاية 2022 نحو 603 دنانير مقارنة بـ 289 دينارا بنهاية 2007، كما زاد بنحو 38 دينارا بما نسبته 6,5٪ ليبلغ 617 دينارا بنهاية 2022 مقارنة بـ579 دينارا بنهاية 2007.

105٪ زيادة في المستفيدين

أظهرت البيانات أن أعداد المستفيدين من المعاشات التقاعدية في الكويت (أصحاب المعاشات والمستحقين) ارتفعت خلال الـ15 عاما الماضية بنسبة 105٪ بنحو 132,386 ألف شخصا إذ بلغ عددهم الإجمالي بنهاية 2022 نحو 258,518 ألف شخصا مقارنة بـ 126,132 ألف شخص في نهاية 2007.

77٪ زيادة بالخاضعين للتأمينات

كشفت البيانات عن أن إجمالي الخاضعين لمنظومة التأمينات الاجتماعية في الكويت (المؤمن عليهم، المتقاعدين، المستحقين) ارتفعت أعدادهم بنسبة 77٪ بواقع 295,609 ألف شخص ليبلغ عددهم الإجمالي بنهاية 2022 نحو 676,276 ألف شخص مقارنة بـ 380,667 ألف شخص بنهاية 2007.

84٪ زيادة في «المستحقين»

جاء ضمن الأرقام أن أعداد المستحقين للمعاشات التقاعدية ويصرفون ارتفعت بنحو 84٪ خلال الـ15 عاما الماضية، إذ بلغت أعدادهم 95,062 ألف مستحق ومستحقة بنهاية 2022 مقارنة بـ 51,687 ألفا بنهاية 2007.

التغير في متوسط قيمة المعاش التقاعدي

القطاع	2022	2007	الفرق	النسبة
حكومي	1186	760	426	%56.05
نفطي	1817	1177	640	%54.37
أهلي	1370	985	385	%39.08
العاملون لحسابهم الخاص	728	385	343	%89.09
العسكريون	1607	1009	598	%59.26
المجموع	1298	824	474	%57.52

التغير في إجمالي أعداد الخاضعين للتأمينات

	2022	2007	الفرق	النسبة
المؤمن عليهم	417758	254535	163223	%64.12
أصحاب المعاشات على قيد الحياة	163456	74445	89011	%119.56
المستحقون ويصرفون	95062	51687	43375	%83.91
الإجمالي	676276	380667	295609	%77.65

التغير في أعداد المدنيين المؤمن عليهم

القطاع	2022	2007	الفرق	النسبة
حكومي	327410	187538	139872	%74.58
نفطي	21778	12942	8836	%68.27
أهلي	51733	40222	11511	%28.61
العاملون لحسابهم الخاص	16837	13833	3004	%21.71
مجموع	417758	254535	163223	%64.12

التغير في متوسط راتب المؤمن عليهم

	2022	2007	الفرق	النسبة
حكومي	617	579	38	%6.56
نفطي	1460	1020	440	%43.13
أهلي	954	574	380	%66.20
لحسابهم	603	289	314	%108.65

التغير في أعداد أصحاب المعاشات على قيد الحياة

القطاع	2022	2007	الفرق	النسبة
حكومي	107118	52819	54299	%102.80
نفطي	7802	3663	4139	%112.99
أهلي	10040	5614	4426	%78.83
العاملون لحسابهم الخاص	5320	1779	3541	%199.04
العسكريون	33176	10570	22606	%213.86
المجموع	163456	74445	89011	%119.56

وفقاً لصحيفة «ويسترن ستاندارد».. مسجلاً قفزة بنسبة 40٪ الأعلى منذ 2014

500 مليار دولار الإنفاق العالمي على إنتاج النفط والغاز في 2022

محمود عيسى

ذكرت صحيفة «ويسترن ستاندارد» أن الكويت والعراق يتطلعان لتجاوز كندا في إنتاج النفط، وانه على الرغم من استحواذ الدولة الواقعة في اميركا الشمالية على ثالث أكبر احتياطيات نفطية في العالم، فإن مكانتها كرابع أكبر منتج عالمي للنفط باتت تواجه تحديات عالمية.

وأضافت الصحيفة انه حتى مع تحول هذا البلد بعيدا عن الوقود الأحفوري في ضوء تراجع بنسبة 75٪ في إنتاج النفط والغاز، فقد أعلنت كل من البرازيل والنرويج عن تعزيز الاستثمارات بهدف رفع الإنتاج لما يزيد على 5 ملايين برميل يوميا، إلا أن كندا التي تحتل المرتبة الرابعة بعد أميركا والسعودية وروسيا، مازالت تنتج حوالي 5,4 ملايين برميل يوميا.

والآن يعتبر إعلان الكويت والعراق عن خطط لزيادة كبيرة بالإنفاق على زيادة إنتاج النفط والغاز، الأحدث في سلسلة البيانات المتعلقة بزيادة إنتاج النفط، ففي حين أعلنت لجنة النفط والغاز البرلمانية العراقية الأسبوع الماضي عن خطط لزيادة الإنتاج إلى 5 ملايين برميل يوميا، تحدثت مصادر عن خطط لشركة نفط الكويت لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 79٪.

وقالت الصحيفة في تحليل بقلم محرر الشؤون النفطية، إن الكويت تخطط لإنفاق حوالي 300 مليار دولار على مشاريع نفطية بحلول 2040، وان طاقتها الإنتاجية ستتجاوز 3 ملايين برميل يوميا بحلول 2025.

وأشارت إلى انه يمكن للعراق، الذي تعادل احتياطياته النفطية المؤكدة تقريبا احتياطي الرمال النفطية الكندية، أن يعزز إنتاجه من الناحية النظرية ليصل إلى 13 مليون برميل يوميا، ليصبح بالتالي أكبر منتج للنفط في العالم.

وعلى الرغم من دخول كندا المتأخر في لعبة الغاز الطبيعي المسال، إلا أن الجهة المنظمة لقطاع الطاقة الكندي تتوقع خفضا بنسبة 68٪ في إنتاج الغاز الطبيعي بحلول عام 2045.

وفي مثل هذا الوضع من شح الغاز المرتقب، قال المحلل إن اليابان ستدعو خلال هذا الأسبوع إلى بناء احتياطي عالمي طارئ من الغاز الطبيعي لتجنب النقص وارتفاع الأسعار على غرار ما حدث في الاتحاد الأوروبي في شتاء العام الماضي، وفقا لما ذكرته وكالة «بلومبيرغ» الإخبارية.

ويقول الصحافي المالي سايمون واتكينز المتخصص بشؤون الطاقة ان جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وما نجم عنها من تداعيات جيوسياسية قد غيرت الوضع الراهن.

ويضيف واتكينز ان النفط احد المحددات الرئيسية للمستقبل المالي والاقتصادي لكل بلد، وبسبب هذا، فإنه يلعب أيضا دورا حيويا في تشكيل السياسات المحلية والدولية في الدول الرئيسية المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم، ولأن المخاطر كبيرة جدا، فإن المشاركين الرئيسيين في سوق النفط العالمي سيفعلون أي شيء للحصول على ميزة فيه.

من ناحية اخرى، لوحظ تراجع شركات النفط العالمية الكبرى مثل شل وإكسون وبي بي - التي تتنافس مباشرة مع الكارتلات العملاقة على المسرح العالمي - عن التزاماتها المتعلقة بتغير المناخ، ووضعت بدلا من ذلل خططا لزيادة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز.

وقد لا يكون هذا كافيا لتلبية توقعات أوبيك بشأن ارتفاع الطلب على النفط الخام بنسبة 25٪، حيث ان الارقام الصادرة عن منتدى الطاقة العالمي تشير الى ارتفاع الإنفاق على النفط والغاز بنحو 40٪ ليصل الى 500 مليار دولار العام الماضي، وهو أعلى مستوى منذ 2014.

وتتمثل المشكلة في أن العالم سيحتاج نحو 640 مليار دولار بحلول عام 2030 لضمان الإمدادات الكافية أو مواجهة صدمات الأسعار الموجعة.

ويستهلك العالم ما يقرب من 100 مليون برميل يوميا ويجب أن يعوض 8 ملايين برميل يوما من خلال الاكتشافات الجديدة لمجرد ضمان ابقاء مستويات الإنتاج ثابتة، وخلافا لما هو عليه الوضع في الدول الغربية ككندا والولايات المتحدة، فان لدى دول أوبيك قدرا كبيرا من الطاقة الانتاجية الفائضة غير المستخدمة.

وانتهت الصحيفة الى القول انه برغم خفض الإنتاج بنحو ثلاثة ملايين برميل يوميا في العام الماضي، فان السعودية والإمارات تخططان لزيادة الطاقة الانتاجية الفائضة بمقدار مليون برميل يوميا على الأقل بحلول عام 2027.

اما إيران، التي لا تخضع لحصص «أوبيك»، ورغم خضوعها للعقوبات، فإنها تخطط لزيادة طاقتها الانتاجية إلى حوالي أربعة ملايين برميل يوميا بحلول نهاية هذا العام.